

الأطفال الفلسطينيون في مواجهة عنف الاحتلال الإسرائيلي

ورقة بحثية صادرة عن وزارة التربية والتعليم¹

المقدمة

تعرض أطفال فلسطين لعنف متواصل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي نجم عنه خسائر في الأرواح واصابات جسدية تسبب اعاقات دائمة بالإضافة لآثار نفسية لا يمكن أن تزول آثارها بسهولة، وتمتد هذه المعاناة لعقود طويلة منذ نكبة فلسطين واحتلالها عام 1948 وإقامة الكيان الإسرائيلي، بعد تدمير المدن والقرى الفلسطينية وتهجير معظم الشعب الفلسطيني من أرضه لدول الجوار، وما رافق ذلك من عمليات تطهير وقتل جماعية مؤلمة وخاصة بين صفوف الأطفال.

وفي مختلف مراحل الصراع كان التأثير الأكبر على الأطفال، فقتل منهم الآلاف في فلسطين والمهجر، وأصيب عشرات الآلاف، واعتقل العديد منهم بظروف غير إنسانية، ولا يكاد تخلو أسرة فلسطينية إلا وقد تعرضت لشكل أو لآخر من أنواع العنف والاضطهاد.

إن هذا التعرض المتواصل يسبب تداعيات خطيرة على صحة الأطفال ونموهم السوي ومستقبلهم كجيل يؤمل منه أن يقود عجلة التنمية في المستقبل وإقامة مجتمع مدني متجانس وسليم.

تاريخ لعذابات الطفولة الفلسطينية:

شكّل المدنيون الفلسطينيون والأطفال منهم على الدوام، الحلقة الأضعف التي تدفع الثمن الأكثر كلفة للحروب، فمنذ الثورات الفلسطينية الأولى ضد هجرات اليهود الجماعية إلى فلسطين وإقامة دولة إسرائيل بعد القتال العنيف سنة 1948 ، يواجه كلّ جيل منهم ظروفًا معيشية صعبة للغاية، وخصوصاً أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللجوء خلال الأزمات المتكررة التي مروا بها، في فلسطين والأردن ولبنان والعراق وليبيا وسوريا.

¹ شارك في إعداد الورقة عدد من الباحثين من وزارة التربية من الإدارات العامة المختلفة: التخطيط، التعليم العام، الصحة، الإرشاد والإشراف التربوي

فمنذ احتلال الكيان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 وفرض سيطرته الكاملة على الأراضي الفلسطينية، لجأ إلى اعتماد سياسة الاعتقالات الجماعية للمواطنين الفلسطينيين. وقد طالوت هذه الاعتقالات مختلف الأعمار، ولم تُمَيِّز بين صبي وامرأة وشيخ وعجوز وشاب. وتشير التقارير إلى أن أكثر من مليون فلسطيني قد اعتقلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967، من بينهم عشرات الآلاف من الأطفال؛ ولم تقتصر الاعتقالات على الأحياء فقط، وإنما شملت الأموات، حيث لا تزال سلطات الاحتلال تحتجز عشرات الجثامين لشهداء وشهيدات استشهدوا خلال انتفاضة الأقصى ولمئات الجثامين لشهداء استشهدوا في السنوات التي سبقتها.

ومع انتفاضة الشعب الفلسطيني الأولى عام 1987، وجد الأطفال أنفسهم للمرة الأولى يحتلون مركز الصدارة في الصراع المرير، ولم يعد هؤلاء الأطفال ضحايا الاحتلال والاضطهاد والعنف فحسب، بل ويشاركون أيضاً بفاعلية في مواجهة مباشرة مع جنود مدججين بالأسلحة النارية، وكان للعدوان المتواصل تأثير على الأطفال حيث أفقدهم براءة طفولتهم في وقت مبكر جداً، بالإضافة إلى خسائر فادحة في الأرواح والأبدان.

وشكلت عمليات استهداف الأطفال الفلسطينيين سياسة ثابتة اتبعتها القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، ما يفسر ارتفاع عدد الأطفال الشهداء؛ حيث وثقت المؤسسات الحقوقية للدفاع عن الأطفال في فلسطين استشهاد 2094 طفلاً على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 2000م؛ أي مع بدء انتفاضة الأقصى؛ وحتى آذار 2019؛ منهم 546 طفلاً فلسطينياً خلال عام 2014م؛ معظمهم ارتقوا خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بما في ذلك جريمة إحراق وقتل الطفل المقدسي الشهيد محمد أبو خضير، بعد أن اختطفه المستوطنون؛ وجريمة إحراق عائلة دوابشة في داخل منزلهم في قرية دوما جنوب مدينة نابلس؛ وقتل طائرة إسرائيلية دون طيار ثلاثة أطفال (خالد بسام محمود سعيد (13عاماً)، وعبد الحميد محمد عبد العزيز أبو ظاهر (13عاماً)، ومحمد إبراهيم عبد الله السطري (13عاماً)، بصاروخ، شمال شرق مدينة خان يونس.

ووفق الإحصاء الفلسطيني، فإنه منذ بدء انتفاضة الأقصى في 28 أيلول / سبتمبر 2000، سُجِّلَت أكثر من 70 ألف حالة اعتقال، من بينها قرابة 8 آلاف طفل.



وفي سياق سياسة الهدم التي اتبعتها إسرائيل بعد سنة 1967، هُدم في الأراضي المحتلة حوالي 26,000 مبنى فلسطيني، بحجة عدم وجود تراخيص تارة، وكعقاب جماعي تارة أخرى، أو لـ"الردع" أطواراً أخرى، ونصف هذه المباني تقريباً (12191 مبنى) تم تدميره بين سنة 2000 وحتى شباط/ فبراير 2012 ("اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل" ICARD). وكانت القدس الشرقية وقطاع غزة ووادي الأردن ومنطقة (ج) بشكل عام ومخيمات البدو في النقب، وحتى في إسرائيل، هي المناطق الأكثر تضرراً من هدم المساكن، الذي تسبب بتهجير قسري للسكان.

وفضلاً عن ذلك، يفترق الأطفال الفلسطينيون إلى الشعور بالأمان والاستقرار الأسريين، إذ ثمة قوانين وتدابير إسرائيلية تفرّق العائلات، ولا سيّما الأم عن الأب، فيبعد أحدهما من منطقة إلى أخرى داخل فلسطين، أو يُبعد إلى خارج فلسطين، أو ربما يكون التفريق عبر السجن التعسفي لأحدهما، أو لكليهما أحياناً، والذي يمكنه أن يستمر سنوات عديدة من دون أي محاكمة.

ويتعرض حق الأطفال الفلسطينيين في التعليم للخطر بسبب هجمات الجيش الإسرائيلي على المدارس وهدم كثير منها، بالإضافة إلى الصعوبات في الوصول إلى مراكز التعلم. ويشير تقرير سنوي لسنة 2013، نشره دبلوماسيون من الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية، إلى أن هناك أكثر من 2000 من أطفال المدارس و250 معلماً ومعلمة من القدس الشرقية مضطرون لاجتياز حواجز الجيش الإسرائيلي يومياً للوصول إلى مدارسهم، أما أطفال الخليل والقرى المحيطة بها، فإن طريقهم إلى مدارسهم غالباً ما تكون محفوفة بأخطار اعتداءات المستوطنين.

وأخيراً، يتوجب أن نشير إلى الاعتقالات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين، حيث يُبلغ كل شهر عن أطفال اعتُقلوا لرميهم -أو الاشتباه برميهم- الحجارة على الجنود الإسرائيليين أو المستوطنين، ويُحكمون بسبب هذه التهمة بالسجن أشهراً، أو ربما أعواماً. وتشير إحصاءات إلى أن أكثر من نصف عدد الأطفال (53 في المئة) المسجونين تم اعتقالهم من منازلهم بين منتصف الليل والخامسة صباحاً، ويتعرضون داخل سجنهم في الساعات الـ48 الأولى لاعتقالهم لسوء معاملة منهجي، ويُمنعون من حقهم في الوصول إلى محامٍ قبل إنهاء استجوابهم، ويحاكمون أمام محاكم عسكرية.

وبالأرقام: فقد اعتقل الجيش الإسرائيلي وقدم إلى المحكمة في العقد الماضي فقط، نحو 7,000 طفل فلسطيني تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً. وفي نهاية آذار/ مارس من سنة 2014، كان هناك 181 طفلاً فلسطينياً داخل السجون العسكرية أو مراكز الاحتجاز، وغالباً في إسرائيل، حيث لا تتمكن أسرهم من زيارتهم.

وتشكل الظروف المعيشية للأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي كل البلدان التي استقبلت لاجئين، تراكمًا لعوامل خطر تؤدي إلى إعاقة نموهم المعرفي والعاطفي، حيث يشكو بعضهم، ممن تعرض لصدمات شديدة، مشكلات نفسية خطيرة تتطلب رعاية مستمرة، في حين يُظهر آخرون في كثير من الأحيان زيادة في وتيرة الاضطرابات السلوكية (النشاط المفرط، العدوانية، سرعة الانفعال)، واضطرابات عاطفية (الأرق، القلق، أنواع مختلفة من الخوف، الاكتئاب والاضطرابات النفسية الجسيمة)، واضطرابات التعلم (الصعوبات في التركيز والفشل في المدرسة).

الطفولة الفلسطينية والاتفاقيات التي ترعى حقوقهم:

يعاني الطفل الفلسطيني من أبسط الحقوق الإنسانية وهو الحق في الحياة، فيستطيع الجندي الإسرائيلي أو المستوطن الإسرائيلي ان ينهي حياة أي طفل لمجرد الاشتباه، وكثيراً منهم لأسباب لا تستدعي قتل الأطفال، والمبالغة العنيفة في استخدام القوة، بل ويمكن لقوات الأمن السيطرة على الطفل دون قتله، ومع ذلك يتعمدون قتله حتى امام الجمهور.

ووفق الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين فإن الطفل الفلسطيني لا يتمتع بأبسط حق نصت عليه المادة السادسة من الاتفاقية وهو الحق في الحياة، إذ يتعرض الأطفال الفلسطينيون لعمليات إعدام ميدانية عشوائية، وحياتهم مهددة بالخطر كل لحظة. وبلغ عدد الأطفال الفلسطينيين الذي قُتلوا على يد قوات الاحتلال والمستوطنين 2009 أطفال منذ عام 2000 حتى الآن، بينهم 32 طفلاً في القدس المحتلة.

مواد من اتفاقية حقوق الأطفال

ورود في المادة 19 من الاتفاقية أن على الدول اتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من العنف والضرر والإساءة البدنية أو العقلية.

وتعترف الدول وفق المادة ٢٨ بحق الطفل في التعليم على أساس تكافؤ الفرص، واتخاذ التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتماشى مع كرامة الطفل الإنسانية.

ووفقاً للمادة ٣٧ من الاتفاقية فعلى الدول أن تتكفل بعدم تعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة، وألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية.

أما بالنسبة لعدد الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال فيتجاوز أربعمئة طفل من بينهم 118 مقدسياً.

إن منظومة حقوق الطفل التي تعترف بها المواثيق الدولية تكاد تكون منتهكة بشكل كامل في فلسطين بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي.

الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم في فلسطين:

تأخذ الانتهاكات الإسرائيلية على التعليم في فلسطين عدة أشكال من أهمها تدمير المدارس والتهجم على الطلبة والمعلمين في مدارسهم، وقتل الطلبة أثناء توجيههم للمدرسة وأثناء عودتهم للمنازل، بالإضافة لإجراءات الاعتقال بين صفوف الطلبة في المدارس أو في الطرقات من وإلى المدرسة وما يتعرض له الطلبة من إيذاء جسدي ونفسي وعاطفي نتيجة هذه الاعتداءات.

وزادت الانتهاكات بالتحريض على مضمون المناهج التربوية والإدعاء الإسرائيلي بأنها مناهج تحرض على العنف والإرهاب، والتدخل السافر في التربية الوطنية للأجيال الفلسطينية المتوقع منها قيادة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

أشكال انتهاكات الاحتلال بحق العملية التعليمية:

تتمثل أبسطها في التأخير على الحواجز الإسرائيلية الدائمة والمؤقتة، وإعاقة الوصول من وإلى المدارس بشكل جزئي أو كلي، تفتيش المقتنيات مثل الحقائب وغيرها، وأيضاً التفتيش الشخصي والجسدي سواءً تفتيش الطلبة أو أي من الطاقم المدرسي، واقتحام الصفوف وتفتيش الحقائب، ومداومة المدارس خلال ساعات الدوام أو بعد انتهاء الدوام الرسمي، إجبار المدارس على إنهاء الدوام المدرسي لعدة أسباب كالأعياد اليهودية وغيرها، والاعتداء على المدارس والطلبة بإطلاق الرصاص الحي والمطاطي، وإطلاق القنابل الصوتية وقنابل الغاز والضرب والشتم بالألفاظ البذيئة والاستهزاء وغيره. اعتقال واحتجاز الطلبة والهيئات التدريسية، وإغلاق المدارس بذريعة أنها مقامة في بيئة صحية غير آمنة وفي مناطق "ج" التي تسيطر عليها قوات الاحتلال مثل مدرسة الخان الأحمر/س، منع إدخال مستلزمات المدارس كالكتب والأثاث المدرسي واللوازم الأخرى، فرض الإقامة الجبرية على الطلاب والمعلمين بحجج واهية، إصدار أوام الهدم لبعض المدارس أو إيقافها عن العمل، استشهاد بعض الطلبة والهيئات التدريسية، فرض الإقامة الجبرية على بعض الطلبة والمعلمين خاصة في مدارس القدس.

ويضاف إلى أن 53% من طلبة القدس يدرسون مناهج فلسطينية محرفة من قبل بلدية القدس لمنع الطلبة من امتلاك القيم الوطنية الفلسطينية والتعرف الصحيح على مناهجهم الوطني.

ويمكن ملاحظة حجم الإعتداءات على طلبة المدارس من خلال رصد ما يحدث في المدارس بشكل دوري، وهو إجراء تقوم به الإدارة العامة لمتابعة الميدان في وزارة التربية بالتعاون مع عدة إدارات أخرى لتوثيق هذه الإعتداءات، والجدول أدناه يوثق جزء من هذه الإعتداءات المستمرة.

ملخص الانتهاكات الاسرائيلية بحق العملية التعليمية الفلسطينية من 2019/1/1 وحتى 2019/7/31

3	الشهداء من الطلبة
126	الجرحي من الطلبة والمعلمين
106	المعتقلين من الطلبة والمعلمين
27	احتجاز الطلبة والمعلمين
تعرضت "22" مدرسة إلى هجوم بواقع "96" اعتداء بإطلاق القنابل المسيلة للدموع، والقنابل الصوتية، والرصاص ، والاعتداء بالضرب، واقتحام ساحات المدرسة، والتهديد بإغلاق المدرسة.	هجوم واعتداء على مدارس
نتج عن تأخير المعلمين إلى هدر 176 حصة تعليمية . ونتج عن إعاقة الوصول الآمن للطلبة إلى هدر 853 حصة تعليمية.	الوصول الآمن
بلغ عدد الحصص المهذورة من التعطيل الكلي 1034 حصة تعليمية.	التعطيل الكلي
بلغ عدد الحصص المهذورة من التعطيل الجزئي 1163 حصة تعليمية.	التعطيل الجزئي
تم تسليم إخطارين لهدم مدرسة غوين الأساسية/ جنوب الخليل، ومدرسة خلة الضبع الأساسية/ يطا. وصدور قرار مصادرة 10 دونمات من أرض مدرسة بورين الثانوية المختلطة/ جنوب نابلس.	الهدم والمصادرة
إجهاض معلمة وهي في الشهر الرابع إثر قيام جنود الاحتلال بإطلاق قنابل الصوت والغاز تجاه الصف المتواجده به.	الاجهاض

ونتيجة لهذه الانتهاكات يتعرض كثير من الطلبة الفلسطينيين إلى آثار نفسية سلبية تعيق نموهم والمتمثلة في: فقدان التوازن، اللعثة في الكلام، العصبية، الاكتئاب، القلق النفسي، انعدام الثقة بالنفس، فقدان الأمل والرغبة في الموت، السلوك العدواني، اضطرابات النوم والكوابيس المرعبة، الشعور بالخوف، الشعور بالمرض، الانسحاب والانتواء

الطفولة الفلسطينية والحروب الإسرائيلية:

شن الجيش الإسرائيلي في الأعوام الثمانية الماضية، ثلاث حروب ضد قطاع غزة، لأهداف قالت إسرائيل إنها تتعلق بوقف الهجمات الصاروخية تجاه بلداتها، وتدمير قدرات المقاومة الفلسطينية التي تعرض أمنها للخطر.

الحرب الأولى (2008)

في 27 ديسمبر/ كانون الأول، لعام 2008، شنت إسرائيل حرباً على قطاع غزة، أسمتها "الرصاص المصبوب"، وكانت تلك "الحرب"، هي الأولى التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، واستمرت لـ"21" يوماً، (انتهت في 18 يناير/ كانون ثاني 2008)، وفي اليوم الأول للحرب، شنت نحو 80 طائرة حربية إسرائيلية سلسلة غارات في آن واحد، ما أسفر عن استشهاد 200 فلسطيني بالهجمة الجوية الأولى، واستخدمت إسرائيل، أسلحة غير تقليدية ضد الفلسطينيين العزل كان أبرزها قنابل الفسفور الأبيض، واليورانيوم المخفف، الذي ظهر على أجساد بعض الشهداء، وفق تقارير صادرة عن خبراء ومراكز حقوقية ومؤسسات أوروبية، وقالت تقارير دولية إن الجيش الإسرائيلي ألقى في الحرب الأولى قرابة "مليون" كيلوجرام من المتفجرات على قطاع غزة، وقد أدت عملية "الرصاص المصبوب"، إلى استشهاد أكثر من 1436 فلسطينياً بينهم نحو 410 طفلاً و104 نساء ونحو 100 مسن، وإصابة أكثر من 5400 آخرين نصفهم من الأطفال.

الحرب الثانية (2012)

شنت إسرائيل حرباً ثانية على قطاع غزة، أسمتها "عامود السحاب"، واستمرت لمدة 8 أيام أسفرت تلك العملية العسكرية عن استشهاد 162 فلسطينياً بينهم 42 طفلاً و11 سيدة، وإصابة نحو 1300 آخرين بحسب وزارة الصحة الفلسطينية، وهدمت إسرائيل 200 منزل بشكل كامل، خلال هذه العملية، ودمرت 1500 منزل بشكل جزئي، إضافةً إلى تضرر عشرات المساجد وعدد من المقابر والمدارس والجامعات والمباني والمؤسسات والمكاتب الصحفية.

الحرب الثالثة (2014)

في السابع من يوليو/ تموز 2014، شنت إسرائيل حربها الثالثة على قطاع غزة، أسمتها "الجرف الصامد"، وكانت تلك "الحرب"، هي الثالثة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، واستمرت "51" يوماً، (انتهت في 26 أغسطس/ آب 2014)، وعلى مدار "51 يوماً" تعرض قطاع غزة، الذي يُعرف بأنه أكثر المناطق كثافة للسكان في العالم، (1.9 مليون فلسطيني يعيشون في مساحة صغيرة 365 كم²) لعدوان عسكري إسرائيلي جوي وبري، تسبب باستشهاد 2322 فلسطينياً، بينهم 578 طفلاً (أعمارهم من شهر إلى 16 عاماً)، و489 امرأة (20-40)، و102 مسناً (50-80)، بحسب وزارة الصحة الفلسطينية. وجرح نحو 11 ألفاً آخرون، (10870)، وارتكبت إسرائيل مجازر بحق 144 عائلة، قُتل من كل عائلة ثلاثة أفراد أو أكثر، بحسب التقرير.

وبحسب "أونروا"، فإن مخلفات الحرب القابلة للانفجار، لا تزال تشكل تهديداً كبيراً ومستمراً للمدنيين ولعمليات إعادة الإعمار في غزة. ووفقاً للوكالة فإن 16 شخصاً لقوا مصرعهم وأصيب 97 آخرون، بينهم 48 طفلاً، في حوادث مخلفات الحرب القابلة للانفجار منذ عام 2014. وكان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، قد قال في بيان في عام 2015 "إن نحو 60 ألف فلسطيني من مشردي الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، ما زالوا بلا مأوى".، وتعهدت دول عربية ودولية في أكتوبر/ تشرين الأول 2014 بتقديم نحو 5.4 مليار دولار أمريكي، نصفها تقريباً تم تخصيصه لإعمار غزة، فيما النصف الآخر لتلبية بعض احتياجات الفلسطينيين، غير أن إعمار القطاع، وترميم ما خلفته الحرب، يسير بوتيرة بطيئة عبر مشاريع خارجية بينها أممية، وأخرى قطرية، وتركية. وبحسب بيان لحكومة الوفاق الفلسطينية فإن المبلغ المخصص لإعادة الإعمار، لم يصل منه سوى 30.30%، وخلال 51 يوماً من الحرب، قُدرت وزارة الاقتصاد الفلسطينية الخسائر الإجمالية المباشرة وغير المباشرة، في المباني والبنية التحتية، وخسائر الاقتصاد الوطني في قطاع غزة بكافة قطاعاته بـ 5 مليارات دولار تقريباً. وتسببت الحرب، برفع عدد العاطلين عن العمل إلى قرابة 200 ألف عامل، يعيلون نحو 900 ألف نسمة، وفق بيان لاتحاد العمال الفلسطينيين.

رصد منظمة الصحة العالمية للانتهاكات الإسرائيلية²

يتعرض الفلسطينيون الذين يرزحون تحت وطأة الاحتلال للعنف ففي عام 2018 استشهد 299 فلسطينياً وجرح 29878 آخرون، 87% من الوفيات و80% من الإصابات في قطاع غزة وحدثت زيادة كبيرة في حوادث العنف منذ بداية مسيرات العودة الكبرى في 30 آذار مارس 2018 وتشير الإحصائيات إلى أن خمس (19%) عدد الشهداء وربع (24%) عدد المصابين في قطاع غزة عام 2018 كانت في صفوف أطفال تقل أعمارهم عن 18 عاماً ، وبالحدث عن طبيعة الإصابات وفيما يخص الفلسطينيين الذين أصيبوا خلال المظاهرات التي اندلعت في قطاع غزة، كانت من نصيب الأطراف، حيث أجريت 113 عملية بتر في عام 2018 في قطاع غزة نتيجة لإصابات وقعت خلال المظاهرات وأصيب 21 شخصاً بالشلل بسبب إصابات النخاع الشوكي وأصيب 9 اشخاص بفقدان دائم بالبصر و4 في الضفة الغربية، ما يقارب 85% من عدد الإصابات في العام 2018 كانت في سياق المظاهرات في قطاع غزة، ونسبة بلغت 16%

² منظمة الصحة العالمية. 2019. الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

منها وقعت خلال عمليات التفتيش والاعتقال ووقعت نسبة تبلغ 10% منها نتيجة لأعمال العنف المرتبطة بالمستوطنين.

ممارسات الاحتلال والواقع الصحي وأثره على الفلسطينيين: تتأثر الصحة النفسية للفلسطينيين من جراء التعرض للعنف وظروف الاحتلال المزمن، حيث يشكل اعتلال الصحة النفسية أحد أهم التحديات التي تواجه الصحة العمومية، ويمكن أن يتعرض أكثر من نصف الأطفال المتضررين من النزاع في قطاع غزة لاضطراب الاجهاد التالي للصدمات، حيث يعاني ما يقدر ب 210.000 شخص أو أكثر (شخص من كل 10 أشخاص) من اضطرابات صحية نفسية وخيمة أو متوسطة في قطاع غزة، وعموماً ينوء كاهل الأرض الفلسطينية المحتلة بواحد من أثقل أعباء الاضطرابات النفسية لدى المراهقين في إقليم شرق المتوسط وقد أفادت التقارير أن حوالي 54% من الفتيان الفلسطينيين و47% من الفتيات الفلسطينيات الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 12 سنة لديهم اضطرابات انفعالية و/ أو سلوكية.

تؤدي الأوضاع المختلفة التي تفرضها إسرائيل على السكان الفلسطينيين إلى اختلاف فرصة حصولهم على الخدمات الصحية، فالفلسطينيون الذين يحملون بطاقة هوية القدس الشرقية يحصلون على خدمات التأمين الصحي الإسرائيلي ولكن هذا الوضع غير آمن ومشروط بالاستمرار في الإقامة أو العمل في القدس، ولا يحق للفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة خارج القدس الشرقية الحصول على خدمات التأمين الصحي أو الخدمات الصحية الإسرائيلية.

نظام التصاريح الإسرائيلية وآثارها على إتاحة الخدمات الصحية: يجب على جميع المرضى ومرافقيهم من قطاع غزة تقديم طلبات للحصول على تصاريح إسرائيلية للخروج من قطاع غزة من أجل الوصول إلى المستشفيات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وفي إسرائيل، انخفضت نسبة الموافقات على تصاريح المرضى إلى أكثر من 90% في عام 2012 حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق ألا وهو 54% في عام 2017، أما معدل الموافقات لسنة 2018 فقد كان ثاني أدنى معدل سجلته المنظمة، حيث لم تصدر الموافقة إلا على 61% من طلبات الحصول على تصاريح المرضى وفيما يخص أولئك الذين أصيبوا خلال مسيرات العودة الكبرى في قطاع غزة كان معدل الموافقات أقل بكثير، إذ لم تصدر الموافقات إلا على أقل من خمس (19%) من الطلبات البالغ عددها 435 طلباً، ولم تصدر الموافقة إلا على أقل من

نصف (48%) لطلبات الحصول على تصاريح مرافقة المرضى المقدمة من المقيمين في قطاع غزة في العام نفسه.

تشير أعمال الرصد التي تنفذها مفوضية الأمم المتحدة العامة لحقوق الانسان إلى أن العاملين الصحيين قد تعرضوا لهجمات بينما كانوا يحاولون الوصول إلى المصابين وبينما كانوا يعالجونهم، وأن الفرق الصحية قد منعت من الوصول إلى المصابين، وإلى السكان المعرضون للخطر.

وقد سجلت المنظمة 363 هجمة شنت على الرعاية الصحية في قطاع غزة في العام 2018، منها 362 هجمة وقعت منذ اندلاع مظاهرات " مسيرات العودة الكبرى" واستشهاد ثلاثة عاملين صحيين بالذخيرة الحية في حين أصيب 565 آخرون بجروح إلى جانب إصابات بالذخيرة الحية (42) والشظايا (32) والجروح والحروق الناجمة عن قنابل الغاز (89) والرصاص المطاطي (18) واستنشاق الغاز (375) واصابات بدنية أخرى (12).

كان لارتفاع عدد الإصابات بالصدمات خلال " مسيرات العودة الكبرى" أثر سلبي على قدرة القطاع الصحي على تقديم الخدمات الأساسية، وزادت الإصابات بالصدمات والتعرض للعنف خلال " مسيرات العودة الكبرى" من الحاجة إلى خدمات التأهيل في مجالي الصحة البدنية والنفسية، وهناك أيضاً تحديات تشغيلية كبيرة منها محدودية الامدادات الأساسية ونقص معدات الوقاية الشخصية المناسبة للعاملين الصحيين وعدم فعالية الاتصالات مع تقادم تكنولوجيا الاتصالات التي يستخدمها مقدمو الخدمات، إضافةً إلى عدم وجود التغطية بشبكات الهواتف المحمولة بالقرب من الحدود.

انتهاكات الاحتلال وجدار الفصل العنصري:

أدى تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق مختلفة الى إيجاد فئات شديدة التعرض للمخاطر بين السكان في المنطقة جيم، ومنطقة التماس والمنطقة هاء 2 في الخليل، فمن بين السكان الفلسطينيين المقيمين في هذه المناطق والبالغ عددهم نحو 330.000 نسمة، لا يتاح لعدد يبلغ 114.000 نسمة (35%) سوى قدر محدود من الرعاية الصحية الأولية، وتخدم العيادات المتنقلة حالياً 135 تجمعاً فلسطينياً، إلا أن عدم اليقين إزاء التمويل يلقي بظلال من الشك على إمكانية استمرار تلك الخدمات، وفي عام 2018 انخفض عدد الفرق الطبية النشطة العاملة في

العيادات المتنقلة من 22 إلى 15 فرقة، وقد بذلت جهود لإنشاء مزيد من المرافق الدائمة لبعض التجمعات، لكن يعرقل تلك الجهود سياسات التخطيط التي تفرض قيوداً على الفلسطينيين في المنطقة جيم، التي تسيطر عليها إسرائيل مدنياً وعسكرياً وهذا يؤثر على إنشاء مبانٍ دائمة للعيادات الصحية، حيث تفرض قيود مشددة على الفلسطينيين في هذه المنطقة.

ويؤدي نظام نقاط التفتيش الإسرائيلي الواسع النطاق والمتغير إلى عرقلة التحرك بين المدن الفلسطينية الكبرى، ففي عام 2018، كان هناك 140 نقطة تفتيش ثابتة و2254 نقطة تفتيش " متنقلة " داخل الضفة الغربية، ويضطر الفلسطينيون إلى أن يسلكوا طرقاً طويلة بين أماكن تمركزهم، ويزيد من تشتيت تجمعاتهم، وتتأثر كذلك حركة سيارات الإسعاف إذ سجلت 35 حادثة منعت فيها سيارات الإسعاف من الوصول عند نقاط التفتيش في عام 2018، كما تواجه سيارات الإسعاف إضافة إلى ذلك عوائق تحول دون نقل المرضى إلى المستشفيات في القدس الشرقية من باقي مناطق الضفة الغربية ففي عام 2018 وفقاً لبيانات جمعتها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني اضطرت نسبة تبلغ 84% من 1462 رحلة مسجلة لسيارات الإسعاف تستلزم الدخول إلى القدس من أجزاء أخرى من الضفة الغربية كل عام إلى نقل المرضى إلى سيارات إسعاف أخرى عند نقاط التفتيش الإسرائيلية.

محددات الصحة الكامنة

يؤثر احتلال الضفة الغربية والحصار المفروض على قطاع غزة على المحددات الكامنة لصحة الفلسطينيين إذ تواجه 68% من الأسر مستوى يتراوح من متوسط إلى وخيم في انعدام الأمن الغذائي حيث يعتمد 1.9 مليون فلسطيني على المساعدات الإنسانية في الحصول على المياه، ويواجه 260500 منهم فجوات وموطن ضعف في الحصول على المأوى الملائم والمواد غير الغذائية ولمواطني الضعف هذه أثر على الحصائل الصحية، حيث يبلغ معدل انتشار التقرم 10% في قطاع غزة حسبما تفيد التقديرات ويبلغ أعلى معدل له بين أطفال اللاجئين والأسر ذات الدخل المنخفض، أما في التجمعات السكانية المحرومة في غور الأردن بالضفة الغربية فمعدل التقرم بها أعلى، إذ يبلغ 16% وهناك نحو 92430 طفلاً دون سن الخامسة معرضون للخطر بشكل خاص، ففي عام 2018 بلغت حالات الكساح 10000 حالة بين الأطفال دون سن الخامسة بينما بلغت حالات الاسهال المائي أو الدموي 36000 حالة، وترجع تلك الحالات إلى أزمة الصرف الصحي والتدهور في إتاحة مياه الشرب المأمونة، وواجه العديد من

الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حالة من انعدام الأمن السكني ففي عام 2018 هدمت إسرائيل 461 مبنى، مما أدى إلى تشريد 472 شخصياً ويقع نحو ثلاثة أخماس (59%) المباني التي هدمت في المنطقة جيم، بينما يقع خمسها (38%) في القدس الشرقية، وتقع نسبة تبلغ 3% منها في المنطقتين ألف وباء.

المعيقات التي تواجه قطاع التعليم في المناطق المسماة "ج" : يعتبر الإحتلال اسرائيلي للأراضي الفلسطينية إحتلالاً فريداً من نوعه على مستوى العالم، حيث يلعب هذا الإحتلال دوراً رئيسياً في تدهور الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتعليمية والنفسية لشعبنا الفلسطيني، وقد أدى استمرار الإحتلال في السيطرة على مناطق "ج" إلى:

- 1- عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على 64% من مناطقها ومما أدى إلى حرمان أكثر من 5% من السكان من تلقي الخدمات وخاصة التعليمية بالشكل المناسب.
- 2- استمرار الإعتداء على المدارس من قبل المستوطنين والاحتلال وتسبب ذلك في إلحاق الخسائر البشرية والمادية بين صفوف الطلبة والمعلمين من استشهاد وجرح وإعتقال وإحتجاز.
- 3- عدم وصول الطلبة والهيئات التدريسية بشكل آمن من وإلى مدارسهم وذلك بسبب إغلاق الحواجز والبوابات العسكرية وبوابات جدار الفصل العنصري والاجتياحات والإعتداءات المتكررة سواء من قبل الجنود أو المستوطنين.
- 4- إنحصار الدعم المالي في إطار المساعدات الإنسانية والحالات الطارئة، بدل التوجه نحو التنمية والتطوير والاستثمار المبكر في التعليم.
- 5- عدم توفر المدارس في بعض المناطق يضطر الطلاب الذين يعيشون في مناطق "ج" عادة للتوجه للدراسة في مدارس مناطق "أ" و "ب" .
- 6- تزداد الحاجة والمعاناة من النقص الكبير في عدد الغرف الصفية في بعض التجمعات التي يقع جزء منها في المناطق "ج" والجزء الآخر في المناطق "أ" أو "ب" إلى تجميع الأبنية المدرسية في اطار ضيق في حين تترك باقي مناطق التجمع بعيدة جداً عن المدارس، ومن الأمثلة عليه ما يحدث في بلدة الخضر من محافظة بيت لحم.
- 7- استمرار هذه الإنتهاكات تجعل الوزارة غير قادرة على القيام بدورها ومهامها في المنطقة "ج".
- 8- انتشار ظاهرة الفقر والبطالة وعمالة الأطفال في هذه المناطق وارتفاع نسب التسرب.

- 9- انتشار ظاهرة الخوف والقلق والتبول اللارادي لدى الأطفال.
- 10- انخفاض معدلات الالتحاق برياض الأطفال.
- 11- تقع 7 من المدارس الحكومية خلف الجدار مما يعيق وصول الطلاب والمعلمين إليها فيضطرون إلى عبور البوابات للوصول إلى مدارسهم.

أثر الاحتلال على الأطفال ذوي الإعاقة:

يتعرض الأطفال ذوي الإعاقة للعديد من المحن والمصائب والنكران وعدم التقبل، لذلك علينا أن يكون لدينا الثقافة الكافية التي تجعلنا كتربيين قادرين على التصرف نحوهم بطريقة تقلل من آثار الإعاقة الناتجة عن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية.

واقع الأطفال ذوي الإعاقة ليس سهلاً فمنهم لا يستطيع أن يتحدث أو يتجنب جنود الاحتلال وقسم كبير منهم ولد بفعل تسمم والدته من قنابل الغاز، أو بسبب الاستنشاق المباشر أو التعرض المباشر أو بسبب تأخر ولادته ووفاته والدته على الحاجز العسكري... ومنهم لا مجال لدمجهم في المدارس العادية خوفاً من جنود الاحتلال، إن الوعي بالقيم والحقوق، حتى ولو تم تجاهل البعض منها، تبقى قيماً أساسية مشتركة، يتفق عليها الجميع رغم اختلافهم الديني والعرقي والثقافي.

قصة الطفلة دانا

دانا طفلة معاقة تبذت أحلامها وأحلام والديها عندما أرادت أن تذهب إلى المدرسة، عندما اشتعلت نيران الغضب وبدأ الاحتلال بإطلاق الرصاص وقنابل الغاز مما زاد في نسبة وشدة إعاقتها وخوفها من المدرسة.

بألم وحيرة تتساءل المعلمات الفلسطينيات: كيف لنا أن نعلم طلبتنا ونحن بهذه الحالة النفسية الصعبة؟ كيف سنبدأ العام الدراسي وننهيه مع طلاب من ذوي الإعاقة ونحن لانعرف كيف نعمل ذلك مع الطلبة العاديون بعد أن تعرضوا إلى تلك الظروف الصعبة؟؟ هل يمكن الاستمرار في تقديم الابتسامة للطلبة في ضوء ارتفاع معدلات المشكلات النفسية لدى الأطفال فكثير منهم يعاني من تشتت الانتباه وعدم القدرة على التركيز والعصبية والعناد والعدوانية والحركة الزائدة؟!

لقد تعرض الأطفال في فلسطين بسبب الاجتياحات والحروب إلى صدمات نفسية وجسدية وانفعالية صعبة، مما يتطلب توفير الحماية لهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة ومساعدتهم على التكيف مع هذه الظروف، وباستطاعة العاملين في الحقل التربوي لعب دور حاسم في مساعدة الطلبة على التأقلم والتكيف مع الأحداث الصادمة من خلال تحديد احتياجات كل من الطفل والمعلم والبيئة المدرسية في حالات الطوارئ، والعمل على خلق بيئة محفزة للتعلم تعتمد على التعلم النشط وأنشطة حماية الطفل حيث يتم منح الأطفال الفرصة للمشاركة والتعبير عن مشاعرهم وتنفيذ الأنشطة الترويحية، واعطاء معنى وشكل لحياة الأطفال الفلسطينيين وغرس قيم العدالة والسلام في عقولهم بدلاً من امتلاك مشاعر الخوف والكرهية، والتأكيد على حق الأطفال في الحصول على خدمات تعليمية ذات جودة عالية بشكل متساوي ودون تمييز، وتعزيز العلاقة ما بين المدرسة والمجتمع إضافة إلى حاجة الاف الأطفال والمعلمين إلى الدعم النفسي الاجتماعي بعد تعرضهم لصدمات نفسية حادة

التعليم حق تمكيني وهو الخطوة الأولى لاعادة إعمار ما دمرته الحرب والاجتياحات والحوادث العسكرية على فلسطين وصولاً إلى التنمية المنشودة، والمنهج المناسب في الظروف الطارئة وما بعد الأزمات الذي يأخذ في عين الاعتبار الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال ضحايا الحرب، مع التركيز على مهارات الحياة ، كما ويعتبر التعليم واللعب والأمان حق من حقوق الأطفال بغض النظر عن الظروف التي يعيشونها سواء في حالات السلم أو الحرب، ويجب توفير الحماية الجسدية والنفسية والمعرفية والاجتماعية للأطفال في المدارس أو المخيمات أو أي مكان يتم فيه تلقي الخدمات التعليمية.

لاجيء في جسدي ...

" بيد واحدة أصبحت غير قادراً على اللعب أو التعلم أو حتى الابتسامة الحقيقية... نعم حتى الابتسامة لا أصدق أنها نابغة من أحد أمامي إلا وهي مغمسة بالشفقة ... أريدها حقيقية، أريدها ابتسامة لأجلي وليس لأجل إعاقتي.

في الصيف غبت عن المخيم الصيفي وفي باقي العام غبت عن المدرسة، أصبحت مستعداً لأن يكون عملي في الدهان (والطراشة) بيد واحدة او تجهيز العجائن بالزعر أو الجبن في مخبز ايضاً بيد واحدة ، على قول اهلي وعائلتي (على الطريق "تأتي رزقتي معي) كل ذلك أنني أخطأت كطفل بالمرور من أمام حاجز عسكري على أبواب قريتنا ظناً مني او اعتقاداً بأن الجنود يعرفون ما معنى الطفولة وما معنى حقي في الوصول الى المدرسة ولكن الآن اصبح من

الممكن أن أبيع المحارم الورقية في شوارع رام الله بعد المدرسة، وأوفرها حتى لا تتعب لأستطيع ان أمدّها وأغطي نفسي بالليل.. لذا كان عليّ ألاّ أعب بعد المدرسة وألاّ أكتب لأنني بيد واحدة أقل ما يمكن اتركها قوية لآكل شطيرتي بها ، وألاّ أحضن أُمي بشكل كامل بل بنصف احتضان و لا أستطيع أن أبتسم..... فأنا لاجيء في جسدي.

استنتاجات وتوصيات

للاحتلال الاسرائيلي آثار سيئة على الأسرة الفلسطينية أينما وجدت سواء داخل أراضي الوطن أو في الشتات، التي نزحت بسبب الحرب بعد ما فقدت بيوتها ومساكنها، هذا الأثر السلبي انعكست على الأطفال اجتماعياً وعقلياً ونفسياً وحتى جسدياً لذلك أصبحت حماية الأطفال من آثار الحرب المشكلة التي تثيرها المجتمعات وتعتبرها مسألة أساسية تتعلق بحقوق الإنسان، باعتبار أن الأطفال قاصرون عن تدبير شؤونهم وعاجزون عن تحسين أوضاعهم، فكان لابد من وجود من يدافع عنهم وحمايتهم من تلك الآثار التي تنجم عن الحرب، وقد وجدت حماية الأطفال وقت الحرب اهتماماً بالغاً من قبل اتفاقيات القانون الإنساني، ذلك لأن الأطفال هم في حاجة للرعاية الخاصة والاهتمام بسبب عدم نضجهم الجسدي والعقلي، وهذا الأمر سلمت به إعلانات حقوق الطفل العالمية والتشريعات الوطنية.

ونقترح بعضاً من التوصيات التي من شأنها توفير أفضل حماية للأطفال وفرصاً تمكنهم من النمو في جو من الأمان والاستقرار ووضع حداً للانتهاكات الاسرائيلية بحق الطفولة الفلسطينية.

- الحفاظ على ديمومة عمل المدارس الفلسطينية وبناء الإنسان الفلسطيني الذي نريد، وتوفير الكثير من الخدمات لابنائنا الطلبة وعلى رأسها الخدمات الصحية والارشادية وذلك بسبب المعاناة والمشاهد اليومية التي يعيشها الطلبة والمعلمين بصورة يومية، وذلك للحد من الآثار السلبية والمدمرة لسياسيات الاحتلال التي أدت إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات التسرب، ونسب التدخين و متعاطي المخدرات.
- تعزيز مستوى السلامة العامة في المدارس ورفع جهوزيتها للتعامل مع الحالات الطارئة وتهيئتها للتصدي للاقتحامات والتعديات من قبل الاحتلال يتم تشكيل وتفعيل لجان

طوارئ في المدارس مع بداية كل عام دراسي، ووضع خطة طوارئ لكل مدرسة وتدريب مجتمع المدرسة على الاخلاء والاطفاء ومهارات الإسعاف الأولي بالتنسيق مع الدفاع المدني والشرطة والهلال الأحمر وغيرها من المؤسسات الشريكة، بالإضافة إلى توفير مواد السلامة العامة فيها.

- توفير بيئة آمنة صحية للطلبة، وتعزيز صمودها خصوصاً المدارس الواقعة في المناطق المهمشة من خلال التدريب على الاسعاف الأولي والاخلاء والاطفاء وتهيئة البيئة الصديقة للأطفال.

- توفير الأبنية المدرسية الآمنة والمناسبة: حيث عملت الوزارة وما زالت تعمل على بناء المدارس بكافة الأشكال (خيم، كرفانات، إطارات، طوب مسقوف بالزنيكو، ...) للحفاظ على تقديم خدمة التعليم وضمان التحاق الطلبة بالتعليم أينما وجدوا، إلا أن الوزارة تواجه العديد من التحديات، ومن أهمها صعوبة وطول إجراءات الحصول على التراخيص لإنشاء وتوسعة الأبنية المدرسية، يضاف إليها رفض الاحتلال لاستصدار التراخيص في العديد من المناطق لاعتبارها ذات بعد سياسي للاحتلال مثل القدس أو مناطق تدريب عسكري أو قريبة من المستوطنات أو جدار الفصل العنصري وغيرها.

- تأمين المواصلات لنقل الطلاب من وإلى المدارس: أمنت الوزارة لهذه الغرض 21 باص و5 سيارات (4X4) تم شراؤهم بالتعاون مع مؤسسة اليونيسيف وبتمويل من حكومة اليابان، إضافة إلى تأمين خدمة نقل الطلبة باستئجار 21 حافلة، وذلك لحماية الطلبة من انتهاكات الاحتلال، وتقليل نسب التسرب خاصة في صفوف الإناث نظراً لاضطرار الطلبة إلى قطع مسافات طويلة تتعدى 3كم ذهاباً وإياباً للوصول إلى مدارسهم، إلا أن العديد من التجمعات الأخرى ما زالت بحاجة لتوفير خدمة نقل الطلبة لأبنائهم.

- تدريب المعلمين لتحسين قدراتهم في التعامل مع الطلاب في حال حدوث الصدمة وتقديم الارشاد المناسب.

- إشراك تلك المدارس بالعديد من المشاريع، والتي تهدف إلى رفع قدرات الطلبة والكوادر العاملة في تلك المناطق على الاستجابة للطوارئ من خلال وتقديم دورات الإسعافات الأولية والإسعافات النفسية الأولية وتدريبات الإخلاء والاطفاء وغيرها من التدريبات، كما وتهدف إلى تحسين البنية التحتية لتلك المدارس من خلال توفير مظلات ووسائل ترفيه في تلك المدارس.

- التنسيق مع المؤسسات والهيئات الدولية لإرسال المؤيدين والمناصرين الدوليين للاطلاع ورصد انتهاكات الاحتلال، حيث أن الاحتلال يعيق دخول المؤيدين الدوليين لحماية الطلبة والهيئات التدريسية. ومن الأمثلة على بعض المناطق التي تحتاج إلى وجود مناصرين دوليين، مدارس الخضر، عرب الرماضين في قلقيلية وأبو نوار، بادية القدس، ذكور عناتا الأساسية وذكور عناتا الثانوية، المنيا، كيسان، جورة الشمعة، أم سلمونة، العروب الثانوية والعروب الزراعية، طوبا/يطا.
- المتابعة مع شركات قانونية متخصصة لمتابعة أخطارات الهدم في مدارس المنطقة "ج"، والمخالفات التي تسجل للمدارس في القدس وعادة تسجل المخالفة باسم مدير المدرسة مما يجعله تحت طائلة المسؤولية القانونية التابعة لحكومة الاحتلال ويعرضه للعديد من الإشكاليات.
- لقاءات توعوية حول الإجراءات وحقوق الطلاب في التعليم، تأهيل الطلاب بعد الاعتقال، تعليم الجرحى.
- تدريب المعلمين لرصد وتوثيق الانتهاكات وتزويدهم بوسائل تساعدهم في ذلك مثل تركيب كاميرات لرصد الانتهاكات.
- التعاون مع الوزارات الأخرى والمؤسسات المحلية والدولية لتطبيق إعلان "المدارس بيئة آمنة"، وذلك لتكون مدارسنا آمنة من جميع أشكال الانتهاكات بحق الطلبة والكوادر العاملة فيها.
- بناء وتعميم نظام التحويل والتدخل مع اطفال المدارس الأكثر عرضة للانتهاكات الإسرائيلية، والذي اشتمل على آلية موحدة لجميع الجهات ذات العلاقة (وزارة التربية والتعليم، الشرطة الفلسطينية، وزارة التنمية الاجتماعية، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ...) للتعامل مع جميع أشكال الانتهاكات.

المراجع